

Distr.: General  
23 November 2020  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 موجهة من رئيسة مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطة التي قدمها السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي وإستونيا وألمانيا وإندونيسيا وبلجيكا وتونس والجمهورية الدومينيكية وجنوب أفريقيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين والصين وفرنسا وفيت نام والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنيجر والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بجلسة التداول بالفيديو بشأن "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين"، التي عقدت يوم الأربعاء، 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

ووفقا للإجراء المبين في رسالة رئيس مجلس الأمن الموجهة إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 (S/2020/372)، الذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطة والبيانات بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إينغا روندا كينغ  
رئيسة مجلس الأمن



## المرفق الأول

## بيان المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، نيكولاي ملادينوف

أود أولاً أن أتقدم بخالص التعازي لأسرة كبير المفاوضين الفلسطينيين السابق وأمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، السيد صائب عريقات، على خسارتها الكبيرة، وكذلك للحكومة الفلسطينية والشعب الفلسطيني. لقد كرس صائب حياته، كما نعلم جميعاً، للسعي السلمي لتحقيق العدالة والكرامة والحقوق المشروعة للفلسطينيين. ولم يفقد الأمل أبداً في المفاوضات باعتبارها الوسيلة الوحيدة لإنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وديمقراطية. لقد دافع بفخر وحزم عن شعبه.

ومن المحزن، أنه لا بد لي أيضاً من أن أقدم التعازي لأسر وزملاء حفظة السلام السبعة التابعين للقوة المتعددة الجنسيات والمراقبين التابعين لها الذين فقدوا حياتهم في الخدمة الأسبوع الماضي.

ليتغمدهم الله جميعاً برحمته.

نجتمع اليوم بينما يواصل الفلسطينيون والإسرائيليون جهودهم لمنع ومكافحة انتشار مرض فيروس كورونا المميت (كوفيد-19). غير أنه بعد أسابيع من انخفاض الأرقام، عادت حالات الإصابة إلى الارتفاع مرة أخرى.

ولا تزال غزة تمثل الشاغل المباشر والأكثر إلحاحاً. فهياكلها الأساسية المتداعية، وظروف المعيشة السيئة، ونظام الرعاية الصحية الهش، تجعلها غير مجهزة لمواجهة حدوث ارتفاع كبير في الحالات. وسيواجه مليوناً فلسطينياً متضررون بالفعل جراء القيود الشديدة المفروضة على التنقل والوصول، ودورات تصاعد العنف، وسنوات من الكوارث الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية، يعيشون في غزة عواقب كارثية حال حدوث تفش كبير.

ولهذه الأسباب، أرحب بقرار السلطة الفلسطينية استئناف التنسيق المدني والأمني مع إسرائيل. وأعرب عن تقديري لإسرائيل لتأكيداتها أن الاتفاقات الثنائية القائمة لا تزال تحكم العلاقات بين الطرفين، ولا سيما في سياق الشؤون الاقتصادية والأمنية والمدنية.

وأود أن أشكر الجميع، ولا سيما زملائنا الفلسطينيين والإسرائيليين، وكذلك كامل فريق مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط وشركاءنا، على العمل الجاد وطرح أفكار خلاقة وبناءة على مدى الأشهر الستة الماضية حتى يمكن التغلب على هذا التحدي الكبير.

وقد أعربت في السابق عن الأمل في أن يتسنى ترجمة إدراك الترابط بين الإسرائيليين والفلسطينيين، مع الإرادة والقيادة السياسيتين، إلى إحرار تقدم ملموس نحو حل للنزاع. وينبغي أن يفهم الجانبان أهمية احترام صلاحية الإطار الذي اتفقا على أن يحكم علاقتهما واستمرار قوته. وعلى الرغم من أن الاتفاقات القائمة لا تقي بتطلعات الشعب الفلسطيني إلى السلام والأمن وإقامة الدولة، فإنها توفر الأساس الأساسي الذي لن يتسنى بدونه مجرد بدء العودة إلى مفاوضات مجددة.

وبعد ثمانية أشهر من تفشي الجائحة، ارتفع معدل البطالة الفلسطينية إلى مستويات مثيرة للقلق - فقد 121 000 فلسطيني وظائفهم في أعقاب الإغلاق الأول، وانخفضت أعداد العمالة بنسبة 17 في المائة

في غزة. فقد نحو 40 في المائة من الأسر الفلسطينية أكثر من نصف دخلها في هذه الفترة، وارتفعت معدلات انعدام الأمن الغذائي.

وتشير أحدث التقارير إلى أن أي تعاف سيكون بطيئاً وجزئياً. ولا تزال النساء والأطفال يتحملون وطأة التأثير المجتمع للجائحة والأزمة الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث يواجهون بشكل متزايد خطر العنف داخل منازلهم ومحدودية فرص الحصول على خدمات الدعم.

ومن أجل التصدي لهذه الحالة الطارئة، واصلت الأمم المتحدة وشركاؤها تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية الحاسمة الأهمية. ومنذ بداية الجائحة، تم تسليم ما يقرب من 85 000 اختبار ومكونات معدات متقدمة للمختبرات، فضلاً عن أكثر من 5,5 ملايين صنف من المواد اللازمة للحماية من العدوى ومكافحتها. كما قامت وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها بتسليم العشرات من أجهزة التنفس الصناعي وشاشات متابعة العلامات الحيوية للمرضى والأسرة وغيرها من معدات المستشفيات البالغة الأهمية.

وبالإضافة إلى ذلك، دعمت الأمم المتحدة العديد من مرافق الحجر الصحي في غزة بمواد غير غذائية، وعززت جهود الاتصالات العامة، وقامت بتدريب الاختصاصيين العاملين في مجال الرعاية الصحية. ولا تزال الترتيبات المؤقتة للأمم المتحدة التي تنفذها منظمة الصحة العالمية تيسر نقل المرضى من غزة واستيراد الإمدادات الإنسانية للشعب الفلسطيني. وآمل، مع استئناف التنسيق، ألا تكون هذه التدابير الإضافية ضرورية بعد الآن.

وأسلط الضوء مرة أخرى على دعوة الأمين العام للسلطات الإسرائيلية والفلسطينية إلى إعادة النظر في طبيعة علاقتهما الاقتصادية وتحسينها. وقد حان الوقت كما كان دائماً ومن مصلحة كلا الجانبين اتخاذ خطوات ملموسة نحو التصدي للتحدي المشترك. والأمم المتحدة على أهبة الاستعداد للمساعدة في تلك العملية.

ويمكن لجميع الأطراف أن تتخذ خطوات فورية لتسهيل حركة البضائع من وإلى غزة والسماح بزيادة التجارة بين قطاع غزة وإسرائيل والضفة الغربية المحتلة. وعندما تسمح الظروف الصحية، يمكن لإسرائيل أن تصدر عدداً ذا مغزى من التصاريح للعمال والتجار الفلسطينيين من غزة. وينبغي لإسرائيل أيضاً أن تتخذ خطوات للنهوض بالملفات المالية العديدة المعلقة وكفالة تحويل إيرادات كافية إلى الحكومة الفلسطينية كل شهر - أي ما لا يقل عن 500 مليون شيكل - لمواصلة عملياتها ومعالجة أزمة كوفيد-19.

وفي حين أن ميزانيتها انخفضت حالياً إلى أدنى حد ممكن، ينبغي للسلطة الفلسطينية أن تنتظر في اتخاذ خطوات لإصلاح نفقاتها، وفقاً لتوصيات البنك الدولي، حتى تتمكن من توفير دعم الدخل الأساسي على نحو أكثر فعالية لجميع الأسر المعيشية الضعيفة. وأحيط علماً بالمناقشات الجارية بشأن آفاق المصالحة الفلسطينية، وآمل مخلصاً أن يتمكن الطرفان من التغلب على العقبات التي تعترض إجراء الانتخابات التي طال انتظارها.

وفي تطور يتعلق بهذا الأمر، نفذت السلطات الإسرائيلية في 3 تشرين الثاني/نوفمبر أوسع عملية هدم في الضفة الغربية المحتلة في العقد الماضي، حيث دمرت أكثر من 70 مبنى، بما في ذلك منازل، في قرية حمسة البقاعية البدوية، في المنطقة جيم. ومما يزيد من ضعفهم بداية فصل الشتاء والتفشي الحالي لجائحة كوفيد-19. واستؤنفت أيضاً عمليات هدم المنازل في القدس الشرقية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بعد توقف دام عدة أسابيع.

وتم في المجموع هدم أو مصادرة 153 مبنى مملوكا للفلسطينيين في المنطقة جيم والقدس الشرقية. وشرد 96 فلسطينياً، من بينهم 22 امرأة و 51 طفلاً، وتضرر نحو 1 400 شخص آخر. وقد نفذت عمليات الهدم والمصادرة بسبب عدم وجود تصاريح بناء صادرة عن إسرائيل، وهي تصاريح يكاد يكون من المستحيل حصول الفلسطينيين عليها. وبالإضافة إلى ذلك، قام مالكو ثلاثة مبان بهدمها لتجنب دفع غرامات إضافية.

وقطعت السلطات الإسرائيلية في 28 تشرين الأول/أكتوبر أنبوباً يموله المانحون كان يزود 14 من مجتمعات الرعاة بالمياه في منطقة مسافر يطا في الخليل، التي يبلغ عدد سكانها حوالي 1 400 شخص. وفي خضم هذه الجائحة، قد يؤدي حرمان هذه المجتمعات من المياه إلى عواقب صحية خطيرة للغاية.

وأبلغت الحكومة الإسرائيلية محكمة العدل العليا في 2 تشرين الثاني/نوفمبر بأنها لن تهدم قرية الخان الأحمر البدوية خلال الأشهر الأربعة المقبلة. وأشارت الحكومة في سياق تفسيرها إلى القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19 "واعترافات إضافية" كأسباب للتأخير وقالت إنها ستستخدم الوقت الإضافي لاستنفاد الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق مع السكان.

وأكرر دعوتي إلى السلطات الإسرائيلية لوقف عمليات الهدم والاستيلاء على الممتلكات الفلسطينية والجهود المبذولة لنقل المجتمعات المحلية في الضفة الغربية المحتلة. فهذه الأعمال تتعارض مع القانون الدولي ويمكن أن تقوض فرص إقامة دولة فلسطينية متصلة الأراضي وتتوفر لها مقومات البقاء.

وفي تطور مقلق آخر، استهلت السلطات الإسرائيلية في 15 تشرين الثاني/نوفمبر عملية تقديم العطاءات لبناء 1 200 وحدة سكنية في مستوطنة جفعات هاماتوس. وإذا تم بناؤه، فإن المشروع سيزيد من تعزيز طوق المستوطنات في المنطقة الواقعة بين القدس وبيت لحم في الضفة الغربية المحتلة. كما أنه سيلحق ضرراً كبيراً بأفاق قيام دولة فلسطينية متصلة الأراضي في المستقبل وتحقيق حل تفاوضي يقوم على وجود دولتين على أساس خطوط عام 1967 على أن تكون القدس عاصمة للدولتين. وأدعو إلى العدول عن هذه الخطوة.

وللأسف، استمرت حوادث العنف المتفرقة في أجزاء من الأرض الفلسطينية المحتلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير أيضاً. ففي غزة، أطلق مسلحون صاروخين وبالونين حارقين باتجاه إسرائيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولم يُبلغ عن وقوع إصابات. وأطلق جيش الدفاع الإسرائيلي خمس قذائف وصواريخ على غزة رداً على ذلك. ولم ترد أيضاً أنباء عن وقوع إصابات.

وفيما يتعلق بالضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، قُتل فلسطيني واحد وجرح 21 آخرون، من بينهم ثمانية أطفال، في اشتباكات وهجمات وعمليات تفتيش واعتقال وغيرها من الحوادث. وأصيب جندي إسرائيلي في تلك الحوادث. وفي 30 تشرين الأول/أكتوبر، أطلق الجنود الإسرائيليون النار على مركبة فلسطينية كانت تسير بالقرب من جنين، مما أدى إلى إصابة ثلاثة أطفال. ولا تزال الظروف المحيطة بالحدث غير واضحة، حيث ادعى جيش الدفاع الإسرائيلي أن المركبة كانت تشكل تهديداً.

وفي 4 تشرين الثاني/نوفمبر، قُتل ضابط في قوات الأمن الفلسطينية بالرصاص بالقرب من حوارة، جنوب نابلس في غير أوقات عمله الرسمية. وأفاد جيش الدفاع الإسرائيلي بأنه كان قد أطلق النار على الجنود الإسرائيليين. وفي 8 تشرين الثاني/نوفمبر، أصيب رجل فلسطيني، قيل إنه حاول تنفيذ عملية طعن بالقرب من الخليل، بجروح واعتقلته قوات الأمن الإسرائيلية.

وفي الوقت نفسه، شن المستوطنون نحو 17 هجوماً على الفلسطينيين، مما أسفر عن إصابة طفل وإلحاق أضرار بالممتلكات. وشن الفلسطينيون 23 هجوماً على مستوطنين إسرائيليين ومدنيين آخرين في الضفة الغربية، مما أسفر عن إصابة أربعة أشخاص بجروح وإلحاق أضرار بالممتلكات. ومع استمرار موسم قطف الزيتون، وقعت حوادث ألحق فيها المستوطنون أضراراً ببساتين الزيتون والحقول الزراعية الفلسطينية. وأُحرقت ما يزيد على 190 شجرة أو تضررت، وأفادت تقارير بأنه جرى الاستيلاء على كميات كبيرة من المحصول.

وعلى صعيد إيجابي، انضم مئات المتطوعين الفلسطينيين والإسرائيليين، كما في السنوات السابقة، إلى المزارعين الفلسطينيين في جميع أنحاء الضفة الغربية للمساعدة في قطف الزيتون وتوفير الحماية من المضايقات والعنف.

ويجب محاسبة جميع مرتكبي أعمال العنف.

حتى اليوم، يبلغ العجز في تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) 115 مليون دولار لشهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر. وللمرة الأولى، تتوقع الوكالة أنها لن تستطيع دفع الرواتب والنفقات بالكامل، مما يؤثر على 28 000 موظف. والوكالة تقوم بدور أساسي بوصفها الجهة الرئيسية التي تقدم المساعدة المباشرة والتي كثيراً ما تكون منقذة للحياة إلى الكثير من اللاجئين الفلسطينيين البالغ عددهم 5,7 ملايين لاجئ.

ولمواصلة تقديم المساعدات الحاسمة في المنطقة، بما في ذلك توفير الغذاء لـ 1,5 مليون لاجئ معوز في غزة وسورية وتقديم الرعاية الطبية الحيوية لمكافحة جائحة كوفيد-19 في الخطوط الأمامية في 58 مخيماً للاجئين وتوفير التعليم لأكثر من نصف مليون طالب، تحتاج الأونروا بشكل عاجل إلى 70 مليون دولار للوفاء بالالتزامات الفورية. وأعتتم هذه الفرصة لأحدث مرة أخرى المجتمع الدولي على التحرك بسرعة وتوفير الموارد اللازمة للأونروا لمواصلة تقديم خدماتها الحيوية والمساعدة على منع المخاطر الجسيمة التي تهدد الاستقرار، وهي مخاطر لا تستطيع المنطقة تحملها ببساطة.

وإذ انتقل بإيجاز إلى التطورات الإقليمية، أود أن أبدأ بالترحيب بالزيارة الأولى لوزير خارجية البحرين إلى إسرائيل اليوم للاجتماع مع القادة الإسرائيليين، تزامناً مع زيارة وزير خارجية الولايات المتحدة بومبيو وللتوقيع على عدة اتفاقات ثنائية. وأنا أتفق مع التصريح الذي أدلى به الوزير في وقت سابق اليوم بأن مستقبل السلام في الشرق الأوسط يتطلب حلاً للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وآمل أن يسهم هذا التطور أيضاً في تحقيق ذلك.

وفيما يتعلق بالجزلان، وبينما ظلت الحالة الأمنية مستقرة عموماً، فإن التطورات التي حدثت في وقت مبكر من اليوم لا تزال تظهر هشاشة البيئة. فقد ضرب جيش الدفاع الإسرائيلي أهدافاً في سورية رداً على الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع التي عثر عليها جنوده بالقرب من خط وقف إطلاق النار. وأبلغ الجيش الإسرائيلي قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك بأنه رداً على محاولات إلحاق الضرر بقواته،

”نفذت إسرائيل عملية انتقامية ضد أهداف في سورية، كان الإيرانيون ووكلاؤهم يستخدمونها“.

وأبلغت السلطات السورية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك بأن جنديين من القوات المسلحة السورية قُتلا في الغارة التي شنّها الجيش الإسرائيلي. وتواصل القوة الاتصال بالطرفين لممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتذكيرهما بالتزاماتهما باحترام اتفاق فض الاشتباك لعام 1974 وتجنب أي أنشطة قد تؤدي إلى تصعيد الحالة بين إسرائيل وسورية.

وخلال المشاورات بشأن القرار 1701 (2006) التي عُقدت أمس، قدم المنسق الخاص لشؤون لبنان والأمين العام المساعد للشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ إحاطتين إلى مجلس الأمن عن الحالة في لبنان بالتفصيل. وظلت الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هادئة أيضاً.

وأود أن أؤكد أن القادة الإسرائيليين والفلسطينيين يتحملون مسؤولية استكشاف كل فرصة يمكن أن تعيد الأمل في تحقيق حل الدولتين. ويجب علينا، نحن المجتمع الدولي، أن نساعد على حل النزاع بما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي والاتفاقات السابقة.

وكما بينت، من خلال الإرادة السياسية اللازمة، فإن هناك خطوات عملية يمكن أن يتخذها الجميع - وهي خطوات يمكن أن تبدأ في إحداث تغيير جذري في الديناميات بين الجانبين وتمهيد الطريق للعودة في نهاية المطاف إلى الحوار. ويجب أن يبدأ هذا العمل بجدية وأن يقترن بإجراءات ملموسة لتهيئة أفق سياسي مشروع.

ومن الضروري أن تستفيد المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط والشركاء العرب الرئيسيون والقادة الإسرائيليين والفلسطينيين من التطورات الأخيرة في المنطقة وأن يبذلوا على وجه السرعة مساع جديدة للعودة إلى طريق المفاوضات الجدية. ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بدعم الإسرائيليين والفلسطينيين في جهودهم الرامية إلى العودة إلى عملية سياسية مشروعة، تحقق السلام الذي طال انتظاره والذي يحتاجه ويستحقه الطرفان.

## بيان نائبة الممثل الدائم لبليجيكا لدى الأمم المتحدة، كارين فان فليبرغ

[الأصل: بالفرنسية]

أبدأ بالإعراب عن خالص تعازينا في وفاة السيد صائب عريقات، أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، للشعب الفلسطيني ولأسرته. لقد كان صائب عريقات من الدعاة الدؤوبين لتحقيق حل الدولتين من خلال المفاوضات.

تتشاطر بلجيكا الرؤية المتمثلة في التوصل إلى حل تفاوضي يقوم على التعايش بين دولتين، على أن تكون مدينة القدس عاصمة المستقبل لكليهما، وفقا للمعايير المتفق عليها دوليا. ونأسف لأننا نلاحظ أن تعدد حالات الأمر الواقع يتعارض مع ذلك الهدف وينطوي على خطر تدمير إمكانية تحقيقه على الإطلاق. وندعو مرة أخرى جميع الأطراف إلى العمل على تهيئة بيئة مواتية لاستئناف المفاوضات والعمل وفقا لذلك لتحقيق تلك الغاية.

ولا تزال سياسة الاستيطان الإسرائيلية وما يتصل بها من تدابير تتواصل بلا هوادة. وهذه السياسة ليست غير قانونية بموجب القانون الدولي فحسب، بما في ذلك القرار 2334 (2016)، ولكنها أيضاً تأتي بنتائج عكسية. فهي تقوض كل الثقة اللازمة لاستئناف عملية الحوار البناء والمفاوضات الموثوقة.

ونشاط الممثل السامي للاتحاد الأوروبي قلقه العميق الذي أعرب عنه عقب قرار السلطات الإسرائيلية الشروع في إجراءات طرح العطاءات لبناء وحدات سكنية في مستوطنة جفعات هاماتوس. وقد تمكن رؤساء بعثات الاتحاد الأوروبي والبلدان الأخرى التي تشاطرها الرأي من رؤية الواقع في الميدان مرة أخرى هذا الأسبوع. ومن المرجح أن يدمر بناء المستوطنات في بعض المناطق الحساسة إمكانية أن تصبح القدس عاصمة مشتركة وأن يحول ذلك دون متاخمة القدس الشرقية واتصالها بباقي الأرض الفلسطينية. وأي مبادرة من هذا النوع يجب إدانتها بأشد العبارات إذا أردنا أن نعطي فرصة للتوصل إلى حل قابل للتطبيق وموثوق به يقوم على وجود دولتين.

وفي ذلك الصدد، يتعين علينا أن نشير إلى مسؤوليتنا المشتركة عن التمييز في معاملاتنا ذات الصلة بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام 1967، عملاً بالفقرة 5 من القرار 2334 (2016). كما أن التمييز يشكل أداة لمنع الاستيطان والضم بغض النظر عن المصطلحات أو النطاق.

إن هدم أكثر من 80 مبنى في قرية خربة حمصة الفوقا مثال محزن على الزيادة المثيرة للقلق في عدد عمليات الهدم والمصادرة، بما في ذلك للمنشآت والممتلكات التابعة للجهات الإنسانية، في المنطقة (جيم) في الضفة الغربية. وهذا الاتجاه يفاقم القلق في سياق الجائحة الحالية وأثرها الإنساني الكبير على المجتمعات المتضررة أصلاً. ونحث السلطات الإسرائيلية على إنهاء عمليات الهدم هذه، وإصلاح هذه المباني وتقديم تعويضات فلسطيني عن الأضرار التي لحقت بالمباني، وفقاً للقانون الدولي الإنساني.

ويساورنا القلق بصفة خاصة إزاء هدم المدارس. إن للأطفال الفلسطينيين، شأنهم شأن جميع الأطفال في العالم، الحق في الحصول على التعليم. ولذلك تدعو بلجيكا السلطات الإسرائيلية إلى عدم تنفيذ أوامر هدم مدارس في رأس التين وكهف جنبية وخربة الفخيت، وحماية 52 مدرسة في الضفة الغربية معرضة لخطر الهدم.

ويساورنا قلق عميق إزاء الأزمة الاقتصادية والمالية في فلسطين، التي تفاقت بسبب تعليق التعاون المدني والأمني مع إسرائيل وتفشي الجائحة في الوقت الحالي. ونرحب بالإعلان عن استئناف التنسيق بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، استناداً إلى الاتفاقات السابقة، نظراً لتأثيره على السكان الفلسطينيين وكإجراء من تدابير بناء الثقة. وندعو إسرائيل أيضاً إلى اتخاذ خطوات لتأكيد التزامها بتلك الاتفاقات.

وندعو جميع الفصائل الفلسطينية إلى الانخراط بحسن نية في إعادة توحيد غزة والضفة الغربية في ظل سلطة شرعية وديمقراطية موحدة. ونشجع بقوة إجراء انتخابات ديمقراطية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية وغزة. وفي ذلك الصدد، من الأهمية بمكان تأمين المساحة اللازمة للمجتمع المدني الفلسطيني ولممارسة الحريات المدنية ممارسة كاملة.

وفي الختام، أود أن أؤكد على الدور الهام الذي تضطلع به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في غياب حل دائم، لا للاجئين الفلسطينيين فحسب، بل أيضاً لاستمرار الحل القائم على وجود دولتين والاستقرار والأمن الإقليميين. إن استمرار المجتمع الدولي في دعمه السياسي والمالي القوي والقابل للتنبؤ أمر هام، لا سيما في سياق تفشي الجائحة الحالي.



## بيان الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، جانغ جون

[الأصل: بالصينية والإنكليزية]

أود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص التعازي في وفاة السيد صائب عريقات، أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والتعازي القلبية لحكومة وشعب فلسطين ولعائلة السيد عريقات. إن تفاني السيد عريقات مدى الحياة للتحرير الوطني الفلسطيني وتسوية القضية الفلسطينية من خلال المفاوضات السلمية أكسبه احتراماً كبيراً في جميع أنحاء العالم. وكصديق قديم للشعب الصيني، انخرط بنشاط في تعزيز الصداقة الصينية الفلسطينية.

وأشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته. إن قضية فلسطين هي السبب الجذري لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط. لقد كرس العديد من الأشخاص مثل السيد عريقات حياتهم كلها للسعي إلى إيجاد حل لتلك القضية. وكما قال الأمين العام غوتيريش، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل عمله الحاسم الأهمية، وأن يدفع إلى إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وأن يحقق سلاماً شاملاً وعادلاً ودائماً في الشرق الأوسط.

ويجب أن نواصل الدرب في المضي قدماً نحو التسوية السياسية القائمة على حل الدولتين. ولا تزال القرارات ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، والحل القائم على وجود دولتين، التي تجسد الحكمة والصفاء والجهود التي بذلتها أجيال عديدة، تشكل أساساً هاماً لحل القضية الفلسطينية. ويغض النظر عن تطور الحالة الدولية، لا بد من مراعاة وتنفيذ تلك المعايير، ويجب ألا يكون هناك تراجع. وقد عرّف القرار 2334 (2016) بشكل لا لبس فيه الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بأنها انتهاكات للقانون الدولي تقوض آفاق التوصل إلى حل الدولتين.

وتؤيد الصين حل مسألة الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وتحديد الحدود النهائية بين فلسطين وإسرائيل من خلال المفاوضات السلمية. وتدعو جميع الأطراف المعنية إلى الامتناع عن اتخاذ إجراءات انفرادية قد تؤدي إلى تفاقم الصراع. ويجب تحديداً التخلي عن خطط الضم ووقف الأنشطة الاستيطانية في الأراضي المحتلة. وينبغي للأطراف المعنية أن تلتزم بالتفاهم الذي تم التوصل إليه في أواخر آب/أغسطس، وأن توقف العنف وتتجنب تصعيد التوترات في قطاع غزة.

ونحتاج إلى زيادة تنسيق جهود السلام الدولية وتيسيرها. وخلال المناقشة العامة التي عقدتها اللجنة الرابعة مؤخراً في 4 تشرين الثاني/نوفمبر، أعربت الدول الأعضاء عن آرائها بشأن الحالة في الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، وحددت مرة أخرى توقعاتها بغية التذكير بتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. وينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما البلدان التي تتمتع بتأثير على فلسطين وإسرائيل، أن يكون موضوعياً ومحايداً في جمع الطرفين وبذل جهود حقيقية تقضي إلى إبرام عملية السلام في الشرق الأوسط.

ويجب أن تراعي أية مبادرة أو خطة تتعلق بالقضية الفلسطينية أصوات بلدان المنطقة والمنظمات العاملة فيها، ولا سيما فلسطين، وأن تراعي شواغل جميع الأطراف. ولن تنجح أي خطة تحيد عن مسار السلام في الشرق الأوسط في تحقيق سلام دائم. ولن تنجح الحلول المفروضة ببساطة. وقد لاحظنا أن اقتراح

الرئيس عباس بعقد مؤتمر دولي للسلام في أوائل العام المقبل قد تلقى استجابة إيجابية من الأطراف. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز التنسيق لإقامة تآزر في جهود السلام المتعددة الأطراف.

ويجب أن نضع الناس في المقام الأول وأن نحسن الحالة الاقتصادية والإنسانية في فلسطين. ووفقاً لإحصاءات الأمم المتحدة، منذ بداية هذا العام تم هدم 689 مبنى فلسطينياً، وهو رقم قياسي في عمليات الهدم. وفي بداية هذا الشهر، تم هدم 76 مبنى فلسطينياً في الضفة الغربية، مما أدى إلى تشريد أكثر من 70 شخصاً، أكثر من نصفهم من الأطفال. والصين يساورها بالغ القلق إزاء هذا الأمر وتدعو إلى تنفيذ القرار 2334 (2016) وإنهاء هدم منازل الفلسطينيين وتدمير الممتلكات الفلسطينية وأعمال العنف ضد المدنيين.

ألحقت جائحة فيروس كورونا أضراراً شديدة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين. ونشجع فلسطين وإسرائيل على حل مشكلة الإيرادات الضريبية من خلال المشاورات ونحث على رفع الحصار المفروض على قطاع غزة. ونرحب بقرار السلطة الفلسطينية استئناف التعاون الأمني والمدني مع إسرائيل.

تقدم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى خدمات تعليمية وطبية وغيرها من الخدمات الأساسية لأكثر من 5 ملايين لاجئ فلسطيني، كما تقدم مساهمات هامة لتحسين الحالة الإنسانية في فلسطين. وتواجه الوكالة الآن ضغوطاً مالية هائلة. ويساورنا بالغ القلق، ونكرر دعوة الأمين العام إلى المجتمع الدولي للوفاء بالتزاماته وزيادة دعمه للوكالة.

وقد دعمت الصين بنشاط عمل الوكالة وزادت من مساهماتها السنوية للوكالة عدة مرات. وفي الشهر الماضي، وصلت المستلزمات الصحية التي تبرعت بها الصين للاجئين، داخل وخارج فلسطين، إلى البلدان المعنية. وسيتم توزيع هذه المستلزمات الصحية، التي تحتوي على معدات الوقاية الشخصية، من خلال الوكالة على اللاجئين الفلسطينيين في فلسطين والأردن ولبنان وسورية. وقد غادرت الميناء شحنات الإمدادات المضادة للجائحة التي تبرعت بها الصين إلى المرافق الطبية التابعة للوكالة. وهذه جهود ملموسة تشهد على دعم الصين لفلسطين وغيرها من البلدان العربية في مكافحة جائحة فيروس كورونا، فضلاً عن دعم وكالات الأمم المتحدة.

والصين، بوصفها صديقا مخلصا للشعب الفلسطيني، تؤيد بقوة قضيته المنصفة وتطلعاته العادلة في إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة كاملة تقوم على حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. وسنواصل بذل كل ما في وسعنا لمساعدة فلسطين في مكافحة الجائحة وتطوير اقتصادها وتحسين سبل عيش شعبها. وسنواصل تقديم إسهامات إيجابية للتوصل إلى حل مبكر وشامل وعادل ودائم لقضية فلسطين.

## بيان المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية لدى مجلس الأمن، خوسيه سنغر وايسنغر

[الأصل: بالإسبانية]

نشكر السيد ملادينوف على إحاطته الشاملة.

ونغتتم هذه الفرصة لنعرب عن خالص تعازينا للشعب الفلسطيني عقب وفاة السيد صائب عريقات، الذي كان له دور أساسي في التقريب بين إسرائيل وفلسطين في سعيهما إلى تحقيق سلام دائم يقوم على حل الدولتين. وبالرغم من أن ذلك السلام قد استعصى عليه، فإننا نتذكر كيف أنه تمكن بأسلوبه العملي وتصميمه ومهارته الدبلوماسية من النهوض بتطلعات شعبه في لحظات حاسمة من عملية السلام.

ومن ناحية أخرى، يساورنا قلق عميق إزاء أحدث التفاصيل التي أعلنها السيد فيليب لازاريني، المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، فيما يتعلق بنقص تمويل الوكالة وعدم قدرتها على دفع رواتب موظفيها. ونشيد بالوكالة على دورها المستمر في تقديم المساعدة الإنسانية وعلى جهودها الرامية إلى تعزيز تنمية الشعب الفلسطيني. يجب أن يستمر هذا العمل الحيوي. ونحث البلدان المانحة على تعزيز مساهماتها، التي أصبحت الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى.

وشأننا شأن الكثيرين، لا تزال الحالة الإنسانية في غزة تشكل مصدر قلق كبير للجمهورية الدومينيكية. ويدرك الجميع الحالة الخطيرة لنظام الرعاية الصحية في غزة. والآن في ظل جائحة فيروس كورونا فقد زادت حالته تدهورا ويات انهياره وشيكاً. ويبدو أن الجائحة لا تزال تؤثر سلباً على تقديم المساعدة الطبية وعلى اقتصاد البلد. وإلى جانب انتشار انعدام الأمن في البلد، وأزمة الكهرباء، وعدم كفاية فرص الحصول على مياه الشرب المأمونة، وانعدام الفرص أمام الشباب، فإن ذلك يؤدي إلى حالة مزرية تهدد تقدم المجتمعات المحلية، ولا سيما شباب البلد.

وينبغي استخدام الانفتاح والزخم الحاليين اللذين تعززهما اتفاقات تطبيع العلاقات بين إسرائيل وبلدان عربية لتعزيز وترسيخ الحوار المباشر بين الطرفين - حوار حقيقي يعالج تطلعات وشواغل الطرفين - بغية بناء سلام قابل للبقاء في منطقة الشرق الأوسط برمتها. وتحققاً لتلك الغاية، نرحب بالتغطية الإخبارية أمس التي أفادت باستعداد السلطات الفلسطينية وإسرائيل استئناف العلاقات على أساس الاتفاقات السابقة.

ونحن، كأعضاء في مجلس الأمن، مدعوون إلى احترام وتنفيذ ولاية ميثاق الأمم المتحدة المتمثلة في السعي إلى تحقيق سلام دائم وتنمية مستدامة. ولذلك، فإننا ملزمون بالعمل معاً بجد لكي تعيش هذه الشعوب السلام بوصفه القاعدة والصراع بوصفه الاستثناء.

ونحن، كأعضاء في المجتمع الدولي، مدعوون إلى أن نكون وسطاء ومستشارين وبناءة للآليات التي تساعد على منع تصاعد التوترات وتعزيز الحوار. ويجب ألا نوقف أو نحد من جهودنا التعاونية لحل صراع قوض تقدم شعب قوي وقادر على الصمود ومنطقة تستحق وتتوقع منا المشاركة النشطة في تعزيز السلام.

## المرفق الخامس

## بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسن

أشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته.

وأود أن أتقدم بخالص تعازينا إلى الشعب الفلسطيني بعد فقدان أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، السيد صائب عريقات، الذي برهن عمله وتفانيه على أهمية مفاوضات السلام، وأن إسرائيل وفلسطين يمكن أن تعملوا معا من أجل التوصل إلى حل دائم.

ولا تزال إستونيا مقتنعة بأنه من أجل التوصل إلى سلام واستقرار مستدامين في الشرق الأوسط، لا بد من إيجاد حل عادل ودائم وشامل للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني.

لقد رحبنا بتطبيع العلاقات بين إسرائيل وثلاث دول عربية هي الإمارات العربية المتحدة والبحرين والسودان. ونعتقد أن هذه خطوات إيجابية نحو تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة بأسرها. وننوه بالدور البناء الذي اضطلعت به الولايات المتحدة في هذا الصدد.

ونأمل أن تعطي هذه التطورات الإقليمية زخما لإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط، وتشجع الإسرائيليين والفلسطينيين على اتخاذ خطوات نحو حل الصراع وإعادة الدخول في مفاوضات مجدية بشأن جميع مسائل الوضع النهائي. لا يمكن التوصل إلى حل الدولتين والسلام الدائم إلا من خلال المفاوضات المباشرة، مع مراعاة التطلعات المشروعة لكلا الطرفين والشواغل الأمنية الإسرائيلية.

ونحث الجانبين على العمل مع أعضاء المجموعة الرباعية للشرق الأوسط، التي تواصل القيام بدور هام في الجهود الرامية إلى استئناف المفاوضات، جنبا إلى جنب مع الأطراف الإقليمية الأخرى.

وإذ ننقل إلى الحالة في الميدان، ندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن اتخاذ أي خطوات انفرادية تقوض إمكانية تحقيق حل الدولتين. وندعو إسرائيل إلى وقف التوسع الاستيطاني وعمليات الهدم المستمرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. والقرارات الأخيرة بفتح باب تقديم العطاءات لبناء وحدات سكنية لمستوطنة جديدة في جفعات هاماتوس، والتخطيط لبناء ما يقرب من 5 000 وحدة سكنية في الضفة الغربية المحتلة، هي تحركات تأتي بنتائج عكسية.

كما ندين جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب وأعمال الاستفزاز والتحريض والتدمير. وكان الصاروخان اللذان أطلقا من غزة باتجاه المناطق السكنية الإسرائيلية في نهاية الأسبوع الماضي أحدث مثال على استمرار العنف من جانب حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية.

ونرحب بإعلان السلطة الفلسطينية عن تجديد تنسيقها مع إسرائيل. ومن شأن الاستئناف الكامل للتعاون المدني والأمني أن يشكل خطوة هامة نحو استعادة الثقة وتحسين الأمن على الجانبين. كما أنها ستكون خطوة هامة من منظور إنساني، في ضوء جائحة فيروس كورونا.

ونأمل أن يتم قريبا أعمال الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الفصائل الفلسطينية مؤخرا بشأن إجراء الانتخابات، وأن يتم تحديد موعد لإجراء الانتخابات في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما ندعو جميع الفصائل الفلسطينية إلى الالتزام بعملية المصالحة الفلسطينية الداخلية قبل الانتخابات.

## بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أشكر المنسق الخاص على إحاطته.

وأود أيضا أن أعرب عن خالص التعازي لذوي صائب عريقات وللشعب الفلسطيني، وأن أشيد بالتزام هذا المناصر الدؤوب للقضية الفلسطينية والمدافع المتحمس عن السلام.

لقد وصلنا إلى منعطف هام في تاريخ الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. ويات من الملح الآن أكثر من أي وقت مضى أن ننطلق بزخم جديد صوب إحلال السلام. ومرجعيات تسويته معروفة جيدا - دولتان تعيشان في سلام وأمن داخل حدود آمنة ومعترف بها على أساس خطوط عام 1967، على أن تكون القدس عاصمتها. وقد حُددت تلك المرجعيات بهدف تحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة. فهي تمكن من ضمان أمن إسرائيل والاستجابة للتطلعات المشروعة للفلسطينيين، وفقا للقانون الدولي.

والآن يعود الأمر إلى الطرفين لتحديد إطار مفاوضاتهما من أجل استئناف مناقشاتها بدعم المجتمع الدولي. وتقف فرنسا على استعداد للعمل على إعادة إطلاق هذه العملية، بالتنسيق الوثيق مع جميع شركائها. وتدعو إلى وضع حد لجميع التدابير الأحادية الجانب التي تعرض للخطر الحل القائم على وجود دولتين.

ويساورنا القلق إزاء انتشار مشاريع التوسع الاستيطاني والمعدلات القياسية لعمليات هدم المباني الفلسطينية، بما في ذلك تلك التي يمولها الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتأتي هذه التدابير عقب توقيع اتفاقات التطبيع بين إسرائيل والبحرين والإمارات العربية المتحدة والسودان، مما قد يؤدي إلى بدء دينامية إيجابية للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني.

وقد أدانت فرنسا الإعلانات الجديدة المتعلقة ببناء أكثر من 200 وحدة سكنية في مستوطنة جفعات هاماتوس الإسرائيلية في القدس الشرقية. إن توسيع هذه المستوطنة يقوض بقاء دولة فلسطينية في المستقبل، كما نذكر بذلك مرارا الاتحاد الأوروبي. كما نددنا بهدم السلطات الإسرائيلية لقرية خربة حمصة الفلسطينية في 3 تشرين الثاني/نوفمبر في الضفة الغربية.

وندعو السلطات الإسرائيلية مرة أخرى إلى التراجع عن قراراتها بشأن المستوطنات ووقف جميع عمليات الهدم، ولا سيما قرية خان الأحمر ومدرسة رأس التين، وفقا لالتزاماتها بوصفها سلطة قائمة بالاحتلال.

ويجب أن يصبح تعليق مشاريع الضم تدبيرا نهائيا، ويجب ألا يحل محله الضم من خلال تصعيد الأمر الواقع في الميدان، وهو ما سيكون بمثابة ضم فعلي للأراضي الفلسطينية.

وتدعو فرنسا الطرفين إلى تهيئة الظروف المفضية لاستئناف المناقشات. وهذا محور الجهود المستمرة للوزير لودريان، بالتنسيق مع نظرائه الألماني والمصري والأردني. وتتطلب استعادة الثقة التزامات تدريجية من الجانبين. ونرحب بالإعلان عن استئناف التنسيق بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ويتأكد إسرائيل

من جديد، جزئياً، على التزامها بالاتفاقات الثنائية السابقة. ويمكن أن يؤدي هذا التعاون إلى استجابة أفضل لجائحة فيروس كورونا.

وهذا يتطلب تجديدا للمصالحة بين الفلسطينيين. ومن المهم ألا تؤجل مرة أخرى الانتخابات التي أعلن عنها الرئيس عباس في الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر (انظر A/75/PV.10). ويجب على جميع الأطراف أن تضطلع بدورها في دفع السلام قدماً. والأطراف التي يتوقع منها أن تبدي الشجاعة هي الأمم المتحدة ووكالاتها، بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي يجب دعمها سياسياً ومالياً، وكل عضو في المجتمع الدولي. ويجب عليهم جميعاً أن يقوموا بدورهم.

ويمكن للأعضاء أن يعولوا على فرنسا في الإسهام بلا كلل في هذا الجهد الجماعي.

### بيان نائب الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، غونتر زاوتر

أود أن أبدأ بتقديم خالص تعازينا في وفاة صائب عريقات. لقد كان نصيرا لحقوق الفلسطينيين وتقرير المصير ومدافعا متحمسا عن التوصل إلى حل سلمي للصراع مع إسرائيل عن طريق المفاوضات. وتدعو جميع القادة السياسيين في إسرائيل وفلسطين إلى احترام إرث السيد عريقات بمواصلة السعي الحثيث إلى إيجاد حل سلمي وتفاوضي يقوم على وجود دولتين.

ولأسف، فإن التطورات والاتجاهات السلبية الأخيرة في الميدان تعرض للخطر إمكانية التوصل إلى حل تفاوضي يقوم على وجود دولتين على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دوليا. وهذه التطورات ترسخ بصورة متزايدة واقع الدولة الواحدة.

ونكرر الإعراب عن قلقنا البالغ إزاء نشر عطاءات لبناء وحدات سكنية في مستوطنة جديدة تماما في القدس الشرقية، وهي مستوطنة جفعات هاماتوس. وفي أعقاب القرار الذي اتخذته السلطات الإسرائيلية مؤخراً للمضي قدماً في تشييد أكثر من 4 900 وحدة لبناء المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة، يشكل هذا الإجراء خطوة أخرى قد تأتي بنتائج عكسية في مرحلة حرجية. وتظل الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانونية بموجب القانون الدولي. إنها تقوض بشدة احتمالات إنهاء الاحتلال وقيام دولة فلسطينية قابلة للبقاء ومتصلة جغرافيا في إطار حل تفاوضي يقوم على وجود دولتين، تكون القدس في إطاره عاصمة الدولتين في المستقبل. وكما أكدنا إلى جانب شركائنا الأوروبيين في مناقشات عديدة مع حكومة إسرائيل، فإن هذه الخطوات أيضا تضعف الجهود الرامية إلى إعادة بناء الثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين بغية استئناف الحوار. وتدعو إسرائيل إلى التراجع عن هذه القرارات السلبية وإلى الوقف الفوري لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في المناطق الحساسة المحيطة بالقدس الشرقية، مثل جفعات هاماتوس وهار حوما والمنطقة E-1.

كما يساورنا القلق إزاء تزايد عمليات الاستيلاء على المباني الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة والقدس الشرقية وهدمها. إن هدم المساكن الفلسطينية في قرية خربة حمصة الفوقا، شمالي غور الأردن، الذي ترك 11 أسرة بلا مأوى في خضم جائحة فيروس كورونا، هو آخر حادث في اتجاه مقلق لعمليات المصادرة والهدم منذ بداية العام. وتدعو إسرائيل إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، ولا سيما تلك المنصوص عليها في اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ووقف جميع عمليات الهدم تلك.

ويجب أن يصبح تعليق خطط ضم أجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة أمرا دائما. ونؤكد من جديد أننا لن نعترف بأي تغييرات في خطوط 4 حزيران/يونيه 1967، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، بخلاف تلك التي يتفق عليها الطرفان. وعلاوة على ذلك، نذكر جميع الدول بأن تميز، في تعاملاتها ذات الصلة، بين أراضي دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام 1967، وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القرار 2334 (2016).

وتظل ألمانيا ملتزمة بحل الدولتين المتفاوض عليه، حيث تعيش دولتان، إسرائيل وفلسطين، تتمتعان بالسيادة والديمقراطية والاستقلال، جنبا إلى جنب في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها على أساس خطوط 4 حزيران/يونيه 1967. وهذا هو الطريق النافذ الوحيد لتحقيق التطلعات المشروعة

للفلسطينيين والإسرائيليين في أن يعيشوا حياة سلام وكرامة وبحقوق متساوية. كما أن التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني هو أيضا السبيل الوحيد لتحقيق السلام والأمن والاستقرار على نحو مستدام في الشرق الأوسط.

ولذلك ندعو الجانبين إلى الامتناع عن اتخاذ إجراء انفرادي وإعادة الالتزام باتفاقاتهما الموقع عليها. وفي هذا الصدد، نرحب بإعلان السلطة الفلسطينية أمس استئناف التعاون في إطار الالتزام بتلك الاتفاقات. إنها خطوة هامة لبناء الثقة. ونأمل ونتوقع أن تتخذ إسرائيل أيضا خطوات لتأكيد التزامها بحل الدولتين والاتفاقات الموقعة، مع اغتنام الديناميات الإيجابية لاتفاقات التطبيع التي تم التوصل إليها في الأسابيع الأخيرة.

وسنواصل جهودنا مع الأردن وفرنسا ومصر وسنواصل تقديم دعماً النشط في تيسير مسار العودة إلى طريق التعاون والحوار ذي المصادقية وإجراء مفاوضات جدية وهادفة وفعالة بشأن جميع قضايا الوضع النهائي.

ونكرر دعوتنا للجانبين إلى التنفيذ الكامل للقرار 2334 (2016)، بجميع أحكامه، أي ليس فيما يتعلق بالأنشطة الاستيطانية فحسب، بل أيضا فيما يتعلق بجميع أعمال العنف ضد المدنيين وأعمال الإرهاب وهجمات المستوطنين والتدمير والتحريض والأعمال الاستفزازية والخطابات التحريضية.

وأود أيضا أن أكرر إدانة ألمانيا لجميع الهجمات والتهديدات من قبل حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية ضد إسرائيل، بما في ذلك إطلاق الصواريخ بصورة متكررة من غزة على إسرائيل.

ولا تزال المصالحة بين الفلسطينيين وإعادة توحيد غزة والضفة الغربية في ظل حكومة واحدة منتخبة ديمقراطياً أمراً أساسياً لتحقيق حل الدولتين. ولذلك، نأمل أن تجرى قريبا الانتخابات البرلمانية والرئاسية في الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس الشرقية وغزة. والاتحاد الأوروبي مستعد لدعم إجراء الانتخابات، وندعو إسرائيل إلى القيام بدورها.

إن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) هي أحد أكبر داعمي الاستقرار في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولذلك، فإن ألمانيا قلقة للغاية بشأن الفجوة التمويلية الكبيرة التي تواجهها الوكالة، والتي تصل إلى 70 مليون دولار، حتى نهاية هذا العام. وقد بات تخفيض مرتبات 28 000 من المدرسين والأطباء والمرضى التابعين للأونروا وشيكا، وسيؤدي إلى مزيد من الكرب في أوساط اللاجئين الفلسطينيين. وندعو جميع البلدان الأخرى إلى القيام بالمزيد ونعول على تضامنها. إن ألمانيا هي أكبر مانح للأونروا، حيث بلغت مساهماتها 200 مليون دولار في هذا العام وحده.



## بيان البعثة الدائمة لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

أود أن أشكر المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف على إحاطته بشأن الحالة الراهنة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأعرب عن خالص التعازي في وفاة صائب عريقات، الذي كان مفاوضا عنيدا وصوتا بارزا للقضية الفلسطينية. يا لها من خسارة كبيرة حقا، ليس لأسرته والشعب الفلسطيني فحسب، بل للمجتمع الدولي. ومن المحزن أن السلام لم يتحقق خلال حياته. ووظيفتنا هي ضمان ألا يفوت الأوان على ملايين الفلسطينيين. وفي هذا الصدد، أود أن أدلي بثلاث نقاط ذات صلة.

أولا، يجب أن نواصل السير على طريق السلام على أساس توافق الآراء الدولي. ومن المهم أن يظل المجتمع الدولي ملتزما لا بعملية متعددة الأطراف ذات مصداقية فحسب، بل بحماية توافق الآراء المتفق عليه دوليا بشأن فلسطين. ولذلك، تكرر إندونيسيا تأييدها لعقد مؤتمر دولي للسلام واستئناف المحادثات مع جميع الأطراف المعنية بشأن النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. وبالإضافة إلى ذلك، تؤكد إندونيسيا من جديد أهمية محادثات الوحدة بين الفلسطينيين، مع التأكيد على وحدة الفلسطينيين في التغلب على التحديات التي تواجه قضيتهم وفي تهيئة بيئة تفضي إلى تحقيق السلام عن طريق التفاوض.

ثانيا، يجب وقف التوسع في المستوطنات غير القانونية. وواصلت السلطات الإسرائيلية في وقت سابق من هذا الشهر طريقها المتمثل في الانتهاكات وتجاهلها التام للقانون الدولي بالموافقة على توسيع آخر غير قانوني للمستوطنات. ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن هذا التوسع غير القانوني في المستوطنات هو الأكبر في عملية التشريد القسري للفلسطينيين منذ أكثر من أربع سنوات.

وبالرغم من أنه لا توجد حاجة تُذكر لقول ذلك، فإن هذه المستوطنات غير قانونية وتشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار 2334 (2016). وبالرغم من وعد إسرائيل بتطبيق الضم وبيدء عهد جديد من السلام والتنمية في المنطقة، من الواضح أن ضمها الزاحف، من الناحية العملية، لا يزال نشطا كما كان دائما، شأنه في ذلك شأن المعاملة اللاإنسانية والمهينة التي يتعرض لها الفلسطينيون.

وما زلنا نحث المجتمع الدولي على إعادة تأكيد عدم شرعية المستوطنات والتأكيد على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في تقرير المصير وإقامة الدولة والاستقلال، داخل حدود ما قبل عام 1967، وعلى أن تكون القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين.

ثالثا، يجب أن نواصل دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). ونرحب بتجديد ولاية الوكالة وبدعم المجتمع الدولي المطلق لعملها الهام. وفي هذا الوقت العصيب والصعب، تواصل الأونروا العمل على الخطوط الأمامية للأزمة، حيث تقدم خدمات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية. ولكن لا تزال الوكالة تواجه الأزمة المالية الحادة التي تهدد قدرتها على تقديم الخدمات والمساعدة إلى المنطقة. ولذلك، نتشدد إندونيسيا المجتمع الدولي مرة أخرى أن يقدم دعمه الكامل لعمل الأونروا حيوي وأن يضاها التزامها السياسي بمساهمات مالية كافية ويمكن التنبؤ بها.

مرة أخرى، نجد أنفسنا نناقش القضية الفلسطينية. ولكننا نناقشها هنا بسبب الانتهاكات المستمرة من جانب السلطات الإسرائيلية والإفلات المنهجي من العقاب الذي يسمح بذلك. قال الراحل صائب عريقات ذات مرة إن القانون الدولي هو الوسيلة الحضارية لتحقيق أهدافنا واستقلالنا وحررتنا. إن أحكام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة بشأن وضع فلسطين واضحة جداً، ومع ذلك تواصل السلطات الإسرائيلية انتهاكها وحرمان الشعب الفلسطيني من دياره وحقوقه وكرامته. ويتعين على مجلس الأمن أن يقف إلى جانب الفلسطينيين ومع القانون الدولي.

## بيان البعثة الدائمة للنيجر لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالفرنسية]

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للسيد نيكولاي ملادينوف على إحاطته المفصلة عن الحالة في الشرق الأوسط.

تتابع النيجر بقلق بالغ التطورات الأخيرة في المنطقة، ولا سيما قيام القوات الإسرائيلية بهدم مبان وممتلكات تخص الأهالي الفلسطينيين في خربة حمصة في الضفة الغربية. ولم تسلم المنازل أو ملاجئ الحيوانات أو المراحيض أو حتى مرافق الصرف الصحي من الحفارات والجرافات الإسرائيلية خلال هذه العملية الواسعة النطاق. ولا بد وأن يساورنا بالغ القلق إزاء المحنة القاسية والمضنية التي يعاني منها هؤلاء الفقراء، وكثير منهم من الأطفال، حيث أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) لا تزال تحصّد الضحايا مع حلول فصل الشتاء تدريجياً.

وتشجب النيجر وتدّين هذه الأعمال التي تؤدي، علاوة على ذلك، إلى نتائج عكسية في ضوء الجهود المبذولة في إطار عملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية، والتي لا تتفق مع التزامات دولة إسرائيل بموجب القانون الدولي الإنساني. إن هدم وتدمير الممتلكات الخاصة في الأراضي المحتلة ينتهك أحكام قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها القرار 2334 (2016). كما أن عدم وجود تصاريح بناء، وهو أمر كثيراً ما تذكره السلطات الإسرائيلية لتبرير العمليات، أمر مشكوك فيه أيضاً لأن هذه التصاريح لا تصدر أبداً تقريباً للفلسطينيين الذين يطلبونها.

ولذلك، فإننا ندعو المجتمع الدولي، ومجلس الأمن بصفة خاصة، إلى عدم غض الطرف عن التهديد الذي تشكله السياسة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويجب وقف هدم المباني الفلسطينية ونزع ملكيتها. ويجب أيضاً وضع حد للاحتلال الذي أنشئ لإدارة هذه الأراضي.

وندعو إسرائيل إلى احترام مبادئ القانون الدولي والامتناع عن اتخاذ أي تدابير على نحو يخالف ذلك، مما قد يصرفنا عن احتمال استئناف محادثات السلام صوب إيجاد حل تفاوضي يقوم على وجود دولتين، على نحو ما يؤيده المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، فإن الاتجاه إلى تطبيع العلاقات بين إسرائيل وجيرانها العرب في الأشهر الأخيرة وإعلان السلطة الفلسطينية أمس عن اعترافها باستئناف التعاون المدني والأمني مع إسرائيل ينبغي أن يكونا منطلقاً لاستئناف محادثات السلام من أجل التوصل إلى حل عادل ومنصف للأزمة.

ويود وفد بلدي أن يعرب عن قلقه البالغ إزاء تدهور الحالة الإنسانية في قطاع غزة، لا سيما بسبب تفشي جائحة كوفيد-19 والقيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية. ومنذ تسجيل أول حالات انتقال العدوى في المجتمعات المحلية في آب/أغسطس، استمر تفاقم تفشي الفيروس في غزة. وهناك الآن آلاف من حالات الإصابة الفعلية، يكافح النظام الصحي، الذي يعاني من نقص في العاملين الطبيين والمعدات الطبية، من أجل استيعابها. وقيل تفشي الجائحة بفترة طويلة، كانت حالة سكان غزة تثير بالفعل قلقاً بالغاً بسبب عوامل مثل الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي والاحتفاظ السكاني وارتفاع معدلات البطالة والقيود المفروضة على واردات البنزين التي تفرضها السلطات الإسرائيلية وهشاشة النظام الصحي واستمرار الحصار المفروض على

قطاع غزة الذي دام 13 عاما. ويجب أن تتوفر لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى الوسائل اللازمة لمواصلة تقديم الخدمات الحيوية لآلاف الأسر الفلسطينية المحتاجة، لا سيما خلال جائحة كوفيد-19.

وفي الختام، يرحب النيجر بالجهود الدؤوبة التي يبذلها السيد ملادينوف ويؤكد من جديد التزامه الكامل بدعم جهود المجتمع الدولي الرامية إلى التوصل إلى تسوية سريعة للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، الذي يؤثر على نحو لا يمكن إنكاره على السلام والاستقرار والأمن في منطقة الشرق الأوسط بأسرها.

## بيان الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبنزيا

[الأصل: بالروسية]

في البداية، نود أن نعرب عن تعازينا القلبية لأسرة المفقيد المكومة ولقيادة وشعب فلسطين في وفاة أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، السيد صائب عريقات. وننوه بإسهامه الشخصي في الجهود الرامية إلى إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية وفقا للإطار القانوني الدولي المعمول به، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة.

ونشكر المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف على إحاطته.

تلتزم روسيا بمبدأ أثبت الزمن جدواه بأن تحقيق الاستقرار الشامل في الشرق الأوسط مستحيل بدون تحقيق حل دائم للمسألة الفلسطينية. ونحافظ على علاقات وودية مع جميع دول المنطقة، ومن هنا نرى أن تحسنا في العلاقات العربية - الإسرائيلية مفيد من حيث المبدأ.

ولكننا ننطلق من الفهم بأن تسوية عادلة لقضية فلسطين على أساس الإطار القانوني الدولي الذي أقرته الأمم المتحدة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، ومبادرة السلام العربية، والمبدأ الأساسي لحل الدولتين، يجب أن تكون جزءا أصيلا من أي تسوية عربية - إسرائيلية. وينص ذلك الإطار على إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة ومتصلة جغرافيا على طول حدود عام 1967، عاصمتها القدس الشرقية وتعيش في تعايش سلمي مع إسرائيل.

وكامل نطاق مسائل الوضع النهائي يجب أن تحل في إطار مفاوضات مباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وينبغي للمجتمع الدولي أن يركز جهوده على استئناف عملية التفاوض. وأكد الرئيس محمود عباس من جديد استعداده لإجراء حوار تحت رعاية الوسطاء الدوليين للمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط. وندعو شركاءنا في المجموعة الرباعية - الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة - إلى تعزيز التعاون تحقيقا لتلك الغاية. ونحن على استعداد للدخول في حوار مع أصحاب المصلحة الإقليميين الرئيسيين. ونحن مقتنعون بأن العمل الانفرادي لن يؤدي أبدا إلى تحقيق التقدم، وأنه سيكون من الضروري بذل جهود مشتركة والاستفادة الكاملة من إمكانيات الدبلوماسية الجماعية.

ونرى أن استئناف الاتصال بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي يشكل خطوة أولى نحو إعادة استئناف الحوار بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ونرحب بهذه الخطوة التي اتخذتها القيادة الفلسطينية، والتي تهدف بلا شك إلى دعم الجهود الرامية إلى معالجة الحالة الاجتماعية والاقتصادية الصعبة في الأراضي الفلسطينية وتعزيز الاستجابة المشتركة لجائحة فيروس كورونا، فضلا عن تعزيز التعاون في مجال الأمن. وندعو الطرفين إلى الوفاء بالتزاماتهما وفقا للاتفاقات المبرمة في السابق.

ولضمان تنفيذ تلك الاتفاقات، يجب على الطرفين الامتناع عن أي خطب أو أعمال عدوانية أو استفزازية. وكما أبلغنا المنسق الخاص، فقد فتحت السلطات الإسرائيلية في 15 تشرين الثاني/نوفمبر عملية تقديم العطاءات لبناء أكثر من 1 000 وحدة سكنية في القدس الشرقية. ويساورنا القلق إزاء ذلك القرار الذي يتعارض مع الإطار القانوني الدولي لتسوية الصراع في الشرق الأوسط. ومن شأن تشييد مجموعة جديدة من

المستوطنات في منطقة جفعات هاماتوس أن يفصل القدس الشرقية عن بيت لحم وينتهك تواصل أراضي الدولة الفلسطينية جغرافيا المنصوص عليه في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ونؤكد مجددا موقفنا القائم على المبادئ بشأن عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية. وندعو إلى وقف النشاط الاستيطاني وسياسة هدم الممتلكات الفلسطينية. كما يجب تحية خطط الضم جانبا نهائياً. وفي الوقت نفسه، ندين جميع أعمال العنف وإطلاق القذائف والصواريخ على الأراضي الإسرائيلية. يجب أن تتوقف هذه الهجمات. وهناك أيضا حاجة ملحة إلى تضافر الجهود من أجل التصدي للتهديد الإرهابي.

وتظل مهمة تحقيق الوحدة بين الفلسطينيين ملحة للغاية. وسنواصل جهودنا على هذه الجبهة، وسنواصل مساعدة زملائنا المصريين.

ومن الضروري اتخاذ تدابير دولية فعالة من أجل تحسين الحالة الإنسانية المتردية في غزة. ويساورنا بالغ القلق إزاء تخفيض تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ويشمل عمل الوكالة بعدا إنسانيا وسياسيا على حد سواء، ويسهم إسهاما كبيرا في تحقيق استقرار الحالة في الأراضي الفلسطينية وفي جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط. وستواصل روسيا دعم الوكالة وتدعو المجتمع الدولي إلى أن يفعل الشيء نفسه.

## بيان الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، إينغا روندا كينغ

أود أولاً أن أشكر السيد ملادينوف على إحاطته المفيدة.

وباسم حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين، أتقدم بخالص التعازي لأسرة الراحل السيد صائب عريقات، أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وكبير المفاوضين الفلسطينيين لعملية السلام في الشرق الأوسط. وسيدكر التاريخ السيد عريقات لإسهاماته الكبيرة وجهوده الدؤوبة في الدفاع عن القضية الفلسطينية العادلة. وفي ذلك الصدد، نعرب أيضاً عن تضامنا مع الرئيس عباس وشعب فلسطين في حدادهم على هذه الخسارة الفادحة.

وفي خضم هذه اللحظات الكثيرة، نتذكر التكلفة البشرية لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). وبينما نتصدى للتكاليف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتزايدة باستمرار للجائحة، يجب علينا أيضاً ألا ندخر جهداً لإنقاذ الأرواح. ولهذا السبب، يساورنا القلق إزاء تدهور الحالة الإنسانية في جميع أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث يشكل استمرار عدم الاستقرار أرضاً خصبة لزيادة عدوى انتقال الفيروس الفتاك. ومع ذلك، نشعر بالتشجيع من إعلان السلطة الفلسطينية مؤخراً استئناف التنسيق الأمني والمدني مع إسرائيل. وهذه في الواقع خطوة إيجابية، ونشجع على زيادة التعاون بين الطرفين للمساعدة في احتواء تفشي جائحة كوفيد-19.

وبالرغم من الدعوات الدولية المتكررة لوقف جميع الأنشطة الاستيطانية، تواصل إسرائيل التخطيط بشكل منهجي، وتعمل على تقديم العطاءات وبناء مستوطنات جديدة مع توسيع المستوطنات القائمة. وفي الأونة الأخيرة، أفادت المنظمة غير الحكومية "السلام الآن" بأن هيئة الأراضي الإسرائيلية أعلنت عن فتح باب المناقصات لبناء أكثر من 200 مبنى جديد في مستوطنة جفعات هاماتوس. إن بناء المستوطنات وتوسيعها ليس فقط من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي والعديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار 2334 (2016)، لكنهما أيضاً انتهاك مباشر للمادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949. ولا تزال المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية تشكل عقبة خطيرة أمام السلام، ولذلك ندعو إسرائيل إلى وقف بنائها وتفكيك المستوطنات القائمة.

وعلاوة على ذلك، ما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء التقسيم السياسي والمادي والاجتماعي - الاقتصادي في غزة والضفة الغربية، الأمر الذي لا يزال يشكل عقبة رئيسية أخرى أمام المضي قدماً بأفاق السلام. ويكرر وفد بلدي اليوم دعوة إسرائيل إلى رفع الحصار المفروض على غزة.

ولتحقيق السلام والأمن، لا يوجد بديل أفضل من الحوار. ولهذا السبب، نكرر دعوة الرئيس عباس إلى عقد مؤتمر دولي في عام 2021 تحت رعاية الأمم المتحدة والمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط. ونحث الأطراف المعنية على بذل كل جهد ممكن لعقد هذا المؤتمر الدولي حسن التوقيت.

وأود الآن أن أنتقل إلى احتياجات اللاجئين الفلسطينيين، الذين يوجد العديد منهم في سوريا ولبنان والأردن، وكذلك في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي هذا الوقت الحرج الذي تتزايد فيه احتياجات اللاجئين الفلسطينيين، تحتاج وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى إلى دعم

دولي لمعالجة العجز المالي. ونحثّ الدول المانحة على سد الفجوة التمويلية الكبيرة بتوفير تمويل إضافي لميزانية الوكالة.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على ضرورة أن يتكلم مجلس الأمن بصوت واحد في المسائل المتعلقة بفلسطين وأن يتحرك بحزم نحو حل عادل ودائم يتيح المجال للدولة الفلسطينية، على طول حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، أن تعيش جنبا إلى جنب وفي سلام وأمن مع إسرائيل.



### بيان الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، جيري ماتجيلا

أود أن أبدأ بالإعراب عن حزني العميق لوفاة السيد صائب عريقات. ويتقدم شعب جنوب أفريقيا بتعازيه الصادقة لأسرته ولجميع أفراد الشعب الفلسطيني. إن وجود أشخاص من طرازه ومكانته لدى طرفي هذا النزاع هو المطلوب من أجل التوصل إلى حل سلمي ودائم.

كما أشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته بشأن الحقائق على أرض الواقع في الأرض الفلسطينية المحتلة. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشيد بالعمل الذي يقوم به هو ومكتبه في الإسهام في حل هذا النزاع.

كما أود أن أعرب عن إدانة جنوب أفريقيا لأعمال إسرائيل غير المشروعة المستمرة والكثيرة. ففي 3 تشرين الثاني/نوفمبر، أجرت الحكومة الإسرائيلية أكبر عملياتها لهدم الممتلكات الفلسطينية خلال عقد من الزمن. ودمرت السلطات الإسرائيلية قرية خربة حمصة البدوية في غور الأردن. وقد هدمت 76 مبنى، بما في ذلك المنازل وحظائر الحيوانات وسقائفها ومرافق الصرف الصحي والألواح الشمسية، تاركين 74 شخصا، من بينهم 41 طفلا، بلا مأوى ومعرضين لأحوال قاسية.

وفي عام 2020 وحده، أدت الأعمال الإسرائيلية غير القانونية إلى تشريد 869 شخصا وهدم 689 مبنى. بالإضافة إلى ذلك، يستمر أيضا تدمير الزراعة والأراضي الزراعية، مما يلحق ضررا شديدا بقدرة الفلسطينيين على توفير مصدر موثوق للغذاء والحصول على مصدر قيم للدخل. إن التدمير واسع النطاق للممتلكات، بما في ذلك الأراضي الزراعية، والنقل القسري للأشخاص المحميين في الأراضي المحتلة، تشكل خرقا خطيرا لاتفاقية جنيف الرابعة، التي وقعنا عليها جميعا.

ولا تزال هذه الأعمال تنتهك قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرار 2334 (2016)، وهي في السياق الحالي وحشية صرفة، ولا سيما في ضوء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) التي تعصف بالعالم.

وبالإضافة إلى استمرار عمليات الهدم غير القانونية التي تُنفذها إسرائيل، لا يزال النشاط الاستيطاني غير القانوني جاريا في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. وخلال عطلة نهاية الأسبوع، وافقت السلطات الإسرائيلية على مناقصة لبناء أكثر من 1 200 وحدة سكنية في غيغات هاماتوس، في القدس الشرقية، بالإضافة إلى المستوطنات التي سبق الموافقة عليها في الضفة الغربية. ومن شأن كل هذه المستوطنات غير القانونية أن تلحق ضررا بالغا بأفاق قيام دولة فلسطينية متصلة الأراضي وأي إمكانية لتحقيق سلام مستدام.

وتود جنوب أفريقيا مرة أخرى أن تذكّر إسرائيل وأعضاء المجلس بأن هذا النشاط الاستيطاني غير قانوني بموجب القانون الدولي ووفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار 2334 (2016).

إن أعمال الهدم المستمرة التي تجريها إسرائيل، بما في ذلك المباني التي يمولها المانحون، والأنشطة الاستيطانية، كلها تسهم في خطط الضم الإسرائيلية بحكم الواقع غير القانونية. وفي حين أن إسرائيل وحلفاءها قد لا يسمونها ضمًا، فإن الأدلة التي سمعناها إليها اليوم ومرات عديدة في قاعة المجلس تشير إلى استمرار الضم بحكم الأمر الواقع.

وكما فعلنا من قبل، تدعو جنوب أفريقيا مجلس الأمن إلى تحميل إسرائيل المسؤولية عن أعمالها غير القانونية، التي تتعارض مع قرارات المجلس والقانون الدولي. ولو وقعت مثل هذه الأحداث فيما يتعلق بأية مسألة أخرى تقريبا على جدول أعمال المجلس، لما ترددنا في اتخاذ إجراء. إن ازدواجية المعايير التي يطبقها المجلس لا تؤدي إلا إلى تقويض مصداقيته وقدرته على التنفيذ الكامل لولايته في صون السلم والأمن الدوليين.

وتشاطر جنوب أفريقيا القلق العميق للسيد فيليب لازاريني، المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، بشأن الحالة المالية للوكالة. الأونروا هي مزود أساسي للخدمات للاجئين الفلسطينيين في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط. إن برامج الأونروا للصحة والتعليم والحماية والخدمات الاجتماعية والمساعدة الإنسانية حيوية لملايين النازحين الفلسطينيين. كما أن الحالة المالية المتردية للأونروا تعرض للخطر قدرتها على دفع رواتب 28 000 موظف بالكامل في الضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة ولبنان والأردن.

ويأتي ذلك في وقت حيث تنتشر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في جميع أنحاء الشرق الأوسط، بما في ذلك في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين. ولا بديل آخر بالنسبة لكثير من هؤلاء اللاجئين عن المساعدة من الأونروا. وفي هذا الصدد، تدعو جنوب أفريقيا الدول الأعضاء وكذلك المجتمع الدولي إلى دعم جهود الأونروا في تقديم المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها إلى اللاجئين الفلسطينيين.

إن السبيل الوحيد للتوصل إلى حل قابل للتطبيق للنزاع في الشرق الأوسط هو من خلال المحادثات المباشرة بين الطرفين، على قدم المساواة، على أساس معايير متفق عليها دوليا تأخذ في الاعتبار احتياجات الشعب الفلسطيني وتطلعاته. ولا يمكن لأي خطة للسلم أو مبادرة للسلم أن تحقق أي جدوى أو نجاح إذا لم تُشرك جميع أطراف النزاع في هذه المحادثات، كشركاء متساوين. ولا يمكن حل النزاعات إلا بمعاملة كل طرف كجزء من الحل في المستقبل، وليس كخصم أو حليف محتمل.

وتؤمن جنوب أفريقيا إيمانا قويا بأن أي خطة للسلم ينبغي ألا تسمح بأن تتحول الدولة الفلسطينية إلى كيان لا يتمتع بالسيادة ووحدة الأراضي ومقومات النقاء الاقتصادي. وفي هذا الصدد، يجب أن يقوم الحل على تسوية منصفة بقوانين عادلة. ويجب أن يستند إلى الحقوق وييسر المساواة لجميع من لهم الحق في العيش في أراضي إسرائيل وفلسطين، فضلا عن المساواة في السيادة بين الدول.

## بيان البعثة الدائمة لتونس لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

أشكر السيد نيكولاي ملادينوف، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته القيمة وعلى جهوده المتواصلة.

وأود بداية أن أضم صوتي لمن سبقوني في الترحم على روح المناضل والقيادي الدكتور صائب عريقات، أمين سرّ اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح ورئيس دائرة شؤون المفاوضات. وأتقدم بخالص العزاء للشعب الفلسطيني وعائلة الفقيد. لم يتمكن الفقيد وجيل كامل من القادة والمناضلين المؤمنين بالسلام من تتويج جهودهم وصمودهم بإنهاء الاحتلال وتجسيد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة. ويبقى السؤال قائماً إلى متى ستتواصل محنة الشعب الفلسطيني ومتى ستتحقق العدالة ويعمّ الأمن والاستقرار ربوع المنطقة؟

الإجابة معلومة لدى الجميع وتكمن في تطبيق قرارات هذا المجلس وتحقيق رؤية الدولتين على أساس المرجعيات المتفق عليها دولياً والاتفاقات بين الجانبين، بما يفضي إلى إنهاء الاحتلال وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على حدود سنة 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، والتوصل إلى حلول عادلة ودائمة لقضايا الوضع النهائي.

على الرغم من التفاف المجتمع الدولي حول القضية الفلسطينية العادلة ومطالبته بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف وإنهاء سلطات الاحتلال ممارساتها القمعية وسياساتها التوسعية والعنصرية المخالفة للقانون الدولي، فإنّ واقع الحال يعكس تحدياً صارخاً للمجتمع الدولي ولمجلس الأمن من قبل السلطة القائمة بالاحتلال واستهتاراً بالمواثيق الدولية وبالقرارات الأممية، في غياب تامّ لأيّ شكل من أشكال المساءلة أو العقاب.

ولا أدلّ على ذلك ممّا شهدته سنة 2020 من ارتفاع قياسي في عدد الوحدات السكنية التي شملتها خطط الاستيطان الإسرائيلية في الضفة الغربية، ممّا يعكس توجّها ممنهجاً لجعل مخططات الضمّ الإسرائيلية أمراً واقعاً يهدد سلامة التراب الفلسطيني. وإزاء هذا الوضع الخطير، تجددت تونس إدانتها للسياسة الاستعمارية الاستيطانية الإسرائيلية ورفضها المطلق لمخططات الضمّ وتأكيداً على ضرورة التخلّي عنها بشكل نهائي. كما تشدّد على ضرورة اضطلاع مجلس الأمن بمسؤولياته إزاء هذا الوضع، لا سيما عبر ضمان تنفيذ قراراته ذات الصلة وآخرها القرار 2334 (2016).

وإزاء استمرار أعمال الاستقزاز وهدم المنازل والمدارس والعقوبات الاقتصادية واستهداف المدنيين العزل، تحدّرتونس من مغبة استمرار هذه الممارسات وما يرافقها من تراكم لمشاعر اليأس والغبن وزيادة منسوب التوتر والاحتقان. كما تجددت الدعوة إلى توفير الحماية لسكان المدنيين الفلسطينيين، وفقاً لمبادئ القانون الدولي وتنفيذاً لقرار الجمعية العامة دإط - 20/10 لسنة 2018. كما ترخّب بالدعوة التي أطلقتها عدّة وكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات دولية في الخامس من هذا الشهر لحماية المزارعين الفلسطينيين من عنف المستوطنين الإسرائيليين واستهدافهم لمزارعهم ومحاصيلهم، وتدعو إلى مساءلة مرتكبيها قضائياً.

وبالمثل، وأمام حجم المعاناة التي يعيشها المواطن الفلسطيني في قطاع غزة نتيجة لاستمرار الحصار الجائر وسياسة العقاب الجماعي التي تفرضها سلطة الاحتلال على نحو مليوني فلسطيني، فإننا ندعو المجتمع الدولي والجهات الفاعلة إلى بذل قصارى جهودهم من أجل إنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة منذ حوالي 14 عاما وإنهاء المعاناة الإنسانية، التي زادت جائحة كوفيد-19 من حدتها. إننا نحیی في هذا الإطار الجهود الاستثنائية لجميع العاملين في القطاع الصحي ومجال الإغاثة في مجابهة تفشي الجائحة، ونهيب بالمجتمع الدولي العمل أن يسدّ العجز الحاد في ميزانية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى للحيلولة دون وقف أنشطتها الحيوية.

وإذ نحیی الذكرى 32 لإعلان قيام دولة فلسطين، تجدد تونس تأكيد إيمانها الراسخ بعدالة القضية الفلسطينية وإكبارها لتضحيات الشعب الفلسطيني ودعمها الثابت والمبدئي لحقوقه غير القابلة للتصرف التي لن تسقط بالتقادم، وفي مقدمتها تجسيد قيام دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

كما تأمل تونس في أن يتوقّف المجتمع الدولي، الذي أثبت مرّة أخرى مدى نصرته للقضية الفلسطينية العادلة من خلال اعتماده الواسع لحزمة القرارات الخاصة بفلسطين في اختتام أعمال لجنة المسائل السياسية وإنهاء الاستعمار خلال الدورة 75 للجمعية العامة للأمم المتحدة، في ترجمة جهوده الحثيثة خلال الأشهر الأخيرة من أجل إحياء عملية السلام وإطلاق مفاوضات جادة وذات مصداقية بين طرفي النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي. وتشجّع، في هذا السياق، جميع المساعي الرامية إلى تجسيد مبادرة الرئيس الفلسطيني محمود عباس لعقد مؤتمر دولي كامل الصلاحيات، بمشاركة الأطراف المعنية، للانخراط في عملية سلام حقيقية على أساس القانون الدولي والشرعية الدولية والمرجعيات المتفق عليها. كما نجدّد استعداد تونس للمساهمة في أي جهد بناء يهدف إلى إنهاء الاحتلال واستعادة الشعب الفلسطيني كامل حقوقه المشروعة.

ونؤكد مجدداً على أن إشراك الجانب الفلسطيني في أية مساع أو مبادرات تهدف إلى إيجاد تسوية للقضية الفلسطينية يُعدّ شرطاً أساسياً لضمان التوصل إلى حلّ عادل ودائم وشامل لهذه القضية المركزية.

كما نجدّد الترحيب بالجهود الخيرة التي يبذلها الأشقاء في فلسطين لدعم المصالحة الوطنية ونعتبرها خطوة ضرورية لتعزيز وحدة الصف الداخلي والمساهمة في تجسيد التسوية المنشودة وفق حلّ الدولتين.

## بيان نائب الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، جوناثان ألن

أشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته.

وأبدأ، شأنني شأن غيري، بالتفكير في وفاة صائب عريقات المأساوية. وأردد كلمات رئيس وزراء بلدي ووزير خارجية بلدي في تقديم تعازينا لأسرة السيد عريقات والرئيس عباس والشعب الفلسطيني. لقد كرس السيد عريقات حياته للحوار والحقوق الفلسطينية والنهوض بقضية السلام. وسيفتقد كثيرا.

وعلينا، في ضوء إرث السيد عريقات، أن نجدد التزامنا بالعمل من خلال الحوار وبناء الثقة والتعاون وتجنب الخطوات الانفرادية والتحريضية التي تقوض قضية السلام.

وكما أوضحنا مرارا في مجلس الأمن، فإن المملكة المتحدة تعارض الضم وترحب بتعليقه. وأي عمل انفرادي آخر يعرض للخطر القدرة المادية لدولة فلسطينية في المستقبل هو أيضا عمل غير مقبول. وتدين المملكة المتحدة نشر حكومة إسرائيل عطاءات للبناء في مستوطنة جفعات هاماتوس في القدس الشرقية، وهي منطقة بالغة الحساسية في الضفة الغربية. فالمستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وتظل عقبة أمام السلام وتهديدا لحل الدولتين.

وتعرب المملكة المتحدة كذلك عن قلقها البالغ في أعقاب هدم السلطات الإسرائيلية لحمصة البقيعة في 3 تشرين الثاني/نوفمبر. فقد تسبب ذلك الإجراء في تشريد فلسطينيين ضعفاء، بمن فيهم 41 طفلا، فضلا عن معاناة لا مبرر لها. وقد شهد عام 2020 أعلى مستويات هدم للمنازل والمباني الفلسطينية منذ عام 2016. وتدعو المملكة المتحدة حكومة إسرائيل إلى وقف هذه السياسة وتزويد الفلسطينيين بمسار واضح وشفاف للبناء في المنطقة جيم من الضفة الغربية. إن عمليات الهدم هذه تتعارض مع القانون الدولي الإنساني، في جميع الظروف ما عدا الظروف الاستثنائية.

ويظل يساور المملكة المتحدة قلق بالغ إزاء الحالة في غزة، ولا سيما في زمن الجائحة العالمية هذا. ونظل نحث الأطراف على إيلاء الأولوية لإحراز التقدم نحو التوصل إلى حل دائم فيما يتعلق بغزة واتخاذ ما يلزم من خطوات عملية لكفالة إعادة الإعمار والإنعاش الاقتصادي في غزة. ونشجع الجهات الفاعلة على تقديم مقترحات طويلة الأجل ومستدامة لمعالجة التهديد الذي تشكله حماس والجihad الإسلامي الفلسطيني وغيرهما من المقاتلين في غزة على أمن إسرائيل. وتدعو حماس والجماعات الإرهابية الأخرى إلى وقف تحريضها وإطلاقها للصواريخ على إسرائيل بشكل دائم.

وننوه إلى النداء العاجل الذي وجهه المفوض العام من أجل توفير تمويل إضافي لووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) هذا الشهر، والذي بدوره سئغل المدارس أبوابها اعتبارا من بداية كانون الأول/ديسمبر. وتدعو الدول التي خفضت تمويلها بشكل كبير في السنوات الأخيرة إلى دعم الأونروا الآن. وأنوه إلى أن المملكة المتحدة قدمت هذا العام أكثر من 65 مليون دولار، وهو مبلغ يتماشى مع تبرعاتها في السنوات السابقة. إننا نتعاطف مع أولئك الذين يقولون إن الأونروا يجب أن تفعل المزيد من أجل بلوغ أساس مالي آمن ومستدام، لكن ذلك لا يمكن أن يتحقق بحلول 1 كانون الأول/ديسمبر، وهناك حاجة إلى المال بحلول ذلك الوقت لتجنب زيادة معاناة اللاجئين بلا مبرر.

لقد شهدنا هذا الأسبوع أول زيارة وزارية تاريخية من مملكة البحرين إلى إسرائيل. وتظهر اتفاقات التطبيع أن العالم العربي وإسرائيل يمكن أن يسلكا طريقاً إيجابياً، بعيداً عن العداء وتجاه منطقة أكثر سلاماً وازدهاراً.

ولذلك ترحب حكومة بلدي، مع أخذ الحوار في الحسبان، بالتقارير التي تفيد بأن السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل ستعودان إلى التعاون وستلتزمان بالاتفاقات الموقعة. فمن شأن التعاون الكامل في المسائل المالية والأمنية والصحية أن يعطي الأولوية لاحتياجات الإسرائيليين والفلسطينيين وأمنهم. وذلك مثال على الحوار والحلول التوفيقية التي طالبنا بها، والتي ستكون مطلوبة لإحراز تقدم ملموس نحو حل الدولتين. فينبغي لكلا الطرفين الآن أن يغتتما هذا الزخم الإيجابي وأن يظهرهما بالتزامهما باتفاقاتهما الثنائية من خلال أعمالهما في الميدان.

في مثل هذا الشهر قبل ثلاثة وسبعين عاماً، قررت الأمم المتحدة تقسيم فلسطين. وأحرز تقدم بشق الأنفس، خطوة خطوة، على مدى سنوات عديدة نحو تقسيم متفق عليه - حل يقوم على وجود دولتين. وقد حان الوقت أيضاً لأن يتوقف طرفا النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني عن هدم السلام وأن يعيدا بناءه من جديد، في الوقت الذي تخطو فيه المنطقة خطوات واسعة نحو الحوار.

## بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، كيلي كرافت

أشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته التي قدمها اليوم. ونحن ممتنون لجهوده في إبقاء المجلس على علم بآخر التطورات في الميدان.

كما نتقدم بخالص تعازينا للشعب الفلسطيني وللسفيرة منصور بوفاة صائب عريقات. عسى أن يرقد بسلام، وعسى أن تواصل المنطقة التحرك نحو أيام أكثر سلاماً، وعسى أن يستأنف الفلسطينيون والإسرائيليون قريباً محادثات السلام التي طال انتظارها. ولتحقيق ذلك الهدف، نرحب بإعلان السلطة الفلسطينية مؤخراً أنها ستستأنف التعاون الأمني مع إسرائيل وتبدأ في قبول عائدات الضرائب مرة أخرى.

إن اتفاقات أبراهام قد جعلت السلام ممكناً أكثر من أي وقت. ونحن نشهد تراكم ثمار تلك الاتفاقات مع مرور كل يوم. وليس من المبالغة القول إن الاتفاقات أحدثت موجة من التفاعلات التجارية والتعليمية والثقافية في الشرق الأوسط لم يسبق لها مثيل في الآونة الأخيرة.

ويكف رواد الأعمال من بلدان الاتفاقات على إقامة شراكات، بما في ذلك المبادرات الابتكارية في مجال الأغذية والزراعة. وفي وقت سابق من هذا الشهر، سافرت أول رحلة جوية من إسرائيل إلى دبي وعلى متنها عرب ويهود إسرائيليون، فاتحة فصلاً جديداً للسياحة ودبلوماسية المواطنين.

كما تضع إسرائيل والبحرين اللمسات الأخيرة على اتفاقيات الطيران للسماح برحلات منتظمة بين بلديهما ابتداء من كانون الثاني/يناير. وهبطت اليوم بالذات أول رحلة تجارية بحرينية في إسرائيل حاملة كبار المسؤولين الذين سيعملون مع إسرائيل لتعميق تعاونهم، بما في ذلك من خلال تبادل فتح السفارات بحلول نهاية العام.

وبالإضافة إلى ذلك، تواصل إسرائيل والسودان إحراز تقدم بشأن مختلف المبادرات والشراكات الاقتصادية، وقد أشارتا مؤخراً إلى أنهما ستبدأان التعاون في مجالات الزراعة والمياه ومكافحة مرض فيروس كورونا. إن هذه التطورات الإيجابية وغيرها تتبع من الدبلوماسية الجريئة للرئيس ترامب واستعداده الحقيقي في المنطقة لتحويل العداء إلى سلام.

وقبل ثلاثة وأربعين عاماً، أصبح الرئيس المصري أنور السادات أول زعيم عربي يزور إسرائيل رسمياً. وإذ نتذكر تلك الخطوة الشجاعة وإرثها فإننا نتذكر المكاسب القوية التي تأتي مع السلام. ومن الواضح أن اتفاقات أبراهام قد خلقت زخماً حقيقياً، وأمل مخلصاً أن يغتتم الفلسطينيون هذه اللحظة. إن رؤية الولايات المتحدة للسلام توفر إطاراً مرناً للمفاوضات. وليست التوصيات المنبثقة عن هذه الرؤية نقشاً على الحجر. ونتائجها ليست ثابتة. إنها دعوة لاستئناف الطريق نحو السلام. وهي متجذرة في حسن النية والنوايا الطيبة والواقع. هناك مقعدان جاهزان على هذه الطاولة.

ونحن نترك وراءنا بسرعة عقوداً من الفشل الدبلوماسي. لقد طال الانتظار لإعادة تحديد الغرض من هذه الجلسات الشهرية بالاستعاضة عن الخطابات التي تؤدي إلى نتائج عكسية والتي لا تؤدي إلا إلى إدامة النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني بقيام الدول الأعضاء بتشجيع الطرفين على الجلوس لإجراء مفاوضات واقعية ومباشرة لحل خلافاتهما.

إن من شأن جلسة اليوم والجلسات الشهرية المقبلة أن تخدم المنطقة على نحو أفضل إذا تركز الاهتمام على التهديدات الخطيرة التي تؤثر على ملايين الناس. لقد دفعت الأزمة الاقتصادية والسياسية في لبنان بالكثير من سكانه إلى الفقر، دون أي آفاق للتقدم طالما أن إيران تستمر في رعاية منظمة حزب الله الإرهابية.

ويواجه ملايين اللاجئين والنازحين السوريين اقتراب شهور الشتاء العصبية، ويعاني عدد لا يحصى من الأطفال اليمنيين من سوء التغذية لأن المتمردين الحوثيين يعطلون إيصال المساعدات التي تمس الحاجة إليها. وينبغي أن تكون هذه الكوارث والنزاعات الإنسانية محور تركيزنا الأساسي في جلسات مثل هذه.

وأحث على دعم الفلسطينيين والإسرائيليين في جهودهم لتسوية نزاعهم الذي دام عقوداً من الزمن عن طريق تشجيعهم على اتخاذ هذه الخطوات العظيمة جداً. فلنستخدم هذه الجلسات الشهرية على نحو أفضل.



## بيان الممثل الدائم لفيت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

أود أن أشكر السيد نيكولاي ملادينوف، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته.

وتود فييت نام أن تعرب عن تعازيها لحكومة وشعب فلسطين على وفاة السيد صائب عريقات، كبير المفاوضين الفلسطينيين وأمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. إننا نقدر عالياً المساهمات التي قدمها السيد عريقات لكفاح الشعب الفلسطيني من أجل استقلاله والبحث عن حل عادل ودائم لعملية السلام في الشرق الأوسط.

ونرحب بإعلان السلطة الفلسطينية مؤخراً أنها على استعداد للعودة إلى المفاوضات مع الحكومة الإسرائيلية على أساس قرارات الأمم المتحدة والقوانين الدولية. وتأمل فييت نام أن تُستأنف المفاوضات المتوقفة منذ وقت طويل في القريب العاجل. وينبغي لمجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره تهيئة جميع الظروف المواتية لنجاح المفاوضات. ويشجعنا تخفيف حدة التوترات مؤخراً بين بلدان المنطقة، فضلاً عن التدابير والمبادرات التي تفضي إلى تعزيز السلم والأمن الإقليميين.

ونرحب أيضاً بجميع المبادرات الرامية إلى التعاون الدولي التي قد تساعد على التوصل إلى حل عادل ومستدام ودائم لعملية السلام في الشرق الأوسط على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي هذا الصدد، ننوه باستجابة الأمين العام لدعوة الرئيس محمود عباس إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، ونتطلع إلى العمل معه في هذا الشأن.

وبينما نرحب بالديناميات الإيجابية التي شهدتها المنطقة مؤخراً، فإننا نشعر بالقلق إزاء استمرار العنف في أماكن كثيرة، مما يتسبب في وقوع خسائر في صفوف المدنيين ويوسع الهوة بين الطرفين. ولا يزال استمرار إسرائيل في توسيع المستوطنات في الضفة الغربية وهدمها للمنازل الفلسطينية يشكل عقبة رئيسية أمام إيجاد حل دائم ومستدام. ويثير ارتفاع معدل عمليات هدم المباني الفلسطينية في الضفة الغربية، في الآونة الأخيرة، القلق بشكل خاص. فهذه الأعمال تنتهك القانون الدولي وتضعف احتمالات تحقيق حل الدولتين.

لذا فإننا ندعو الطرفين إلى الامتناع عن اتخاذ إجراءات والإدلاء ببيانات من شأنها أن تعقد الحالة وتزيد من صعوبة التفاوض والحوار. ويجب أن تتوقف جميع أعمال العنف والخطابة العدائية.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية الخطيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بسبب جائحة فيروس كورونا وتفاقم الركود الاقتصادي. ونكرر دعوتنا إلى رفع الحصار المفروض على غزة لضمان الحصول على الخدمات الأساسية والمعونة الإنسانية. كما ندعو إلى وضع حد للقيود والهجمات والتخويف التي تستهدف المزارعين الفلسطينيين خلال موسم قطف الزيتون. فلا تزال تلك الأعمال تشكل مصدراً رئيسياً للعنف وتؤدي إلى تفاقم التحديات الاقتصادية أمام الفلسطينيين. ونأمل أيضاً أن يتمكن الجانبان من التوصل إلى اتفاق لحل مسألة استقطاع الضرائب في مواجهة الأزمات الإنسانية والمالية.

ونود في هذا الصدد أن نشيد بدور الوكالات، ولا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، في تخفيف حمة الشعب الفلسطيني. ونحث المجتمع

الدولي على تزويد الأونروا بالتمويل اللازم، في ضوء استمرار العجز المالي الذي تعاني منه، لكفالة استمرار عملياتها التي لا غنى عنها.

وختاماً، نود أن نؤكد مجدداً تضامننا ودعمنا للنضال العادل للشعب الفلسطيني وحقوقه غير القابلة للتصرف، وكذلك لحل الدولتين من خلال إقامة دولة فلسطين المستقلة التي تعيش بسلام مع دولة إسرائيل استناداً إلى حدود ما قبل عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

---